كلية المعارف الجامعة

محاضرات في الماليـــــــة العامـــــــة

أ.د. نزار ذياب عساف

المرحلة الثانية

قسم العلوم المالية والمصرفية

الحاجات العامة

بمعرفة الحاجات العامة وكيفية اشباعها نكون قد حددنا نطاق النشاط المالي العام ومدى اختلاف طبيعة هذا النشاط عن النشاط المالي الخاص. الامر الذي يظهر لنا طبيعة المالية العامة واختلافها عن المالية الخاصة.

ولما كانت الحاجات الانسانية متعددة ومتنامية بمقابل قابلية اشباع محدودة في ظل ندرة الموارد اللازمة لإشباعها تظهر المشكلة الاقتصادية التي تبحث المجتمعات المختلفة في حلها وتجتهد في طرق واليات الحل على وفق النظام الاقتصادي الذي تؤمن به. وهنا ينبغي التمييز بين نوعين من الحاجات هما الحاجات العامة والحاجات الخاصة .

الحاجات الخاصة : هي تلك الحاجات التي يتولى القطاع الخاص اشباعها مثل الغذاء ؛ الملبس السكن. وكذلك هي الحاجات التي يحس بها احد الأفراد أي أن الحاجة الخاصة هي الحاجة الفردية وايضا ينظر اليها من زاوية اخرى بانها تلك الحاجة التي لا تتطلب نفقات كبيرة تفوق امكانيات الفرد بعكس الحاجات العامة التي لا يمكن اشباعها الا من قبل الدولة .

الحاجات العامة : هي تلك الحاجات التي يتولى القطاع العام (الدولة) اشباعها مثل الآمن والدفاع التعليم الصحة ومن ابرز سماتها:

1- انها تتقرر على وفق النظام الاقتصادي والسياسي القائم في البلد.

2- لا يمكن تجزئتها ولا يمكن استبعاد اي شخص منها.

3- لا يؤثر استهلاك احد الأفراد على استهلاك الاخرين.

4- لا يمكن تحديد مقدار المنفعة التي تعود الى الفرد من جراء اشباعها.

والدولة تتولى اشباع الحاجات العامة وهي في صلب واجباتها وعليها اتخاذ ما يلزم لتحقيق ذلك وبهذا المعنى عليها ان تقوم بالحصول على وسائل الإنتاج اللازمة وهمها العمل ورأس المال .

فهي تستطيع ان تشبع حاجة الأمن والدفاع بحصولها على خدمات الجنود والضباط وتشبع حاجة التعليم بحصولها على خدمات المعلمين والإداريين وهما يمثلان

عنصر العمل وتتمكن الدولة من خلال سلطتها السيادية ان تحصل على هذه الخدمات بمقابل نقدي(الاجر) او بدونه اي

بواسطة الاكراه كما في نظام السخرة وقد قللت معظم الدول من اعتماد هذا النظام لعدم مقبوليته مع تطور الحياة اقتصاديا واجتماعيا ولا تلجأ اليه الا في حالات استثنائية وبأضيق نطاق .

وبالتأكيد ان العمل وحده لا يحقق اشباع الحاجات العامة اي لابد من وجود الأموال اللازمة لذلك اي لتحقيق اشباع الحاجات العامة وتسمى عملية دفع النقود من قبل الدولة للحصول على السلع والخدمات بهدف تحقيق هذا الاشباع بالإنفاق العام.

وتقسم الحاجات الى حاجات فردية واخرى جماعية والى حاجات عامة واخرى خاصة.

(اولا) الحاجات الفردية والحاجات الجماعية.

الحاجات الفردية هي تلك الحاجات التي يقوم الفرد نفسه بإشباعها وله حرية التصرف بها في الظروف الاعتيادية كحاجته الى الغذاء والمسكن والملبس التي تؤمن له الحياة.

وأما الحاجات الجماعية فهي تلك الحاجات التي يتطلب اشباعها بصورة جماعية لجميع افراد المجتمع وذلك لوجود شعور لدى هؤلاء الافراد بالحاجة اليها مجتمعين وهي في معظمها غير قابلة للتجزئة او الانقسام بمعنى ان هذه الحاجات يتم اشباعها من خلال خدمات تقدمها الدولة للجميع ولايؤثر استهلاك احد الافراد منها في انقاص استهلاك الاخرين ولايمكن استبعاد احد الافراد منها سواء ساهم في تمويل نفقاتها ام لم يساهم مثل خدمات الدفاع والامن واقضاء .

(ثانيا) الحاجات العامة والحاجات الخاصة

الحاجات العامة هي تلك الحاجات التي تقوم الدولة بإشباعها بالاعتماد على معيار من يقوم با لاشباع اي انها تلك الحاجات التي تقوم السلطات العامة بإشباعها عن طريق الانفاق العام بينما تكون الحاجة خاصة عندما يتولى القطاع الخاص اشباعها ومن جهة اخرى يعتمد موضوع الاحساس بالحاجة اي الشخص الذي يحس بالحاجة وهنا تكون الحاجة عامة اذا كانت الجماعة هي التي تشعر بها على عكس الحاجة الفردية الخاصة .

اما المعيار الثالث فهو معيار يعتمد(قانون اقل مجهودا) الذي ينصرف الى تحقيق اكبر منفعة ممكنة بأقل نفقة ممكنه وهذا يعني ان الفرد لا يقوم باشباع حاجه معينة اذا كان اشباعها يتطلب نفقة تفوق ما تحققه له من منفعة. اما اشباع الحاجات العامة فلا يخضع الى مثل هذا المعيار .اذ ان الدولة ملزمة باشباع هذه الحاجات .

ويذهب المعيار الرابع الى التمييز بين نوعي الحاجات بمعيار تاريخي اذ تعد حاجات عامة تلك الحاجات التي يدخل اشباعها في نطاق دور الدولة التقليدي مثل الامن والدفاع والقضاء.